مقدمة..... 5
الباب الأول : نطاق سلطات القاضي الدستوري في رقابة عريضة الطعن الانتخابي والبت فيها..... 17
الفصل الأول : الرقابة على إجراءات تقديم الطعون الانتخابية..... 21
المبحث الأول : شروط قبول عريضة الطعن..... 22
المطلب الأول : الصفة للطعن في الانتخاب..... 22
الفرع الأول: الناخبون..... 24
البند الأول: شرط اكتساب صفة ناخب..... 24
البند الثاني: الناخب وممارسة حق الطعن الانتخابي..... 27
الفرع الثاني: المرشحون..... 28
البند الأول: موقف المجلس الدستوري من صفة "المرشح"..... 28
البند الثاني: الأشخاص المرفوض التصريح لهم بالترشيح..... 32
الفرع الثالث : السلطة الإدارية..... 32
المطلب الثاني : شكلانية العريضة..... 34
الفرع الأول : المعلومات الخاصة بالطاعن والمطعون في انتخابه..... 34
الفرع الثاني: إرفاق عريضة الطعن بالمستندات..... 36
المطلب الثالث: البيانات المتطلبة فى عريضة الطعن..... 37
الفرع الأول: وقائع المنازعة الانتخابية والحكم عليها من طـرف المجلـس الدستوري 38
الفرع الثاني: الوسائل المحتج بها..... 42
المبحث الثاني: الطعن في الانتخاب باللائحة..... 47
المطلب الأول: الطعن في الانتخاب الخاص باعضاء مجلس النواب..... 47

المطلب الثاني : الطعن في الانتخابات الخاص باعضاء مجلس المستشارين..... 50
الفرع الأول: الإشكالات المتعلقة بالطعن في الانتخاب باللائحة..... 50
الفرع الثاني: حالات الطعن في الانتخاب باللائحة..... 53
البند الأول: الطعن لسبب انعدام أهلية الترشيح..... 53
البند الثاني: الطعن في القرارات الإدارية والأحكام ا لقضائية برفض التصريح بالترشيح..... 54
البند الثالث: الطعن لسبب خر وقات في العملية الانتخابية..... 54
المبحث الثالث: خصائص الطعون الانتخابية..... 56
المطلب الأول: الطابع الكتابي لعريضة الطعن..... 57
المطلب الثاني: إعفاء الطعون الانتخابية من مؤازرة المحامي..... 58
المطلب الثالث: الطعون الانتخابية تقدم ضد إجراءات..... 60
المطلب الرابع: الطعون الانتخابية لها طبيعة استعجالية 61
المبحث الرابع: محدودية دور قاضي الانتخاب..... 63
المطلب الأول : القاضي الدستوري لا يفصل في المنازعة الانتخابية من تلقائه..... 63
المطلب الثاني : رفض قاضي الدستوري الفصل في الدعوى الانتخابية في حالة تنازل الطاعن عنها..... 64
المطلب الثالث : رفض المجلس الدستوري الفصل في الدعوى الانتخابية في حالة وفاة المطعون في انتخابه..... 66
خلاصات الفصل الأول..... 69

الفصل الثاني: مسطرة سير الدعوى الانتخابية أمام المجلس الدستوري..... 71
المبحث الأول: إجراءات سير الطعن الانتخابي..... 71
المطلب الأول: المقرر..... 72
الفرع الأول: طبيعة المسطرة..... 72
الفرع الثاني: تعيين المقرر..... 74
الفرع الثالث: اختصاص المقرر..... 76
المطلب الثاني: إجراء التحقيق..... 77
الفرع الأول: تحديد مفهوم ونطاق إجراءات التحقيق..... 77
البند الأول: تحديد مفهوم التحقيق..... 78
البند الثاني: نطاق إجراءات التحقيق..... 79
الفرع الثاني: التحقيق إجراء استثنائي يدخل في نطاق السلطة التقديرية للمجلس الدستوري..... 81
البند الأول: اللجوء النادر لإجراء التحقيق..... 81
البند الثاني: قرار إجراء التحقيق..... 82
البند الثالث: نتائج التحقيق: دراسة تطبيقية لإحدى الحالات 84
المبحث الثاني: إصدار القرار..... 89
المطلب الأول: أجل البت في الطعن الانتخابي..... 90
الفرع الأول : أجل غير محدد..... 90
الفرع الثاني: أجل يخضع للسلطة التقديرية للقاضي..... 93
الفرع الثالث : ملاحظات حول مدد البت في الطعون الانتخابية الخاصة بانتخابات 1997..... 95

المطلب الثاني: سلطات القاضي الدستوري في الميدان الانتخابي.... 97
الفرع الأول: الحكم في حدود طلب الطاعن..... 98
الفرع الثاني: عدم قبول الطعن أو رفضه..... 99
البند الأول: عدم قبول طلب الطعن..... 100
البند الثاني: رفض طلب الطعن..... 101
الفرع الثالث: إلغاء الانتخاب..... 102
الفرع الرابع: تصحيح نتيجة الانتخاب..... 108
البند الأول: عرض الواقعة، الخروقات ووسائل الإثبات 109
البند الثاني: التعليق على قرار المجلس الدستوري..... 113
الفرع الخامس: قرار قاضي الانتخاب وقوة الأمر المقضي به..... 115
البند الأول: الطعون التي تنازع في قوة الأمر المقضي به..... 116
البند الثاني: الطعون الرامية إلى تصحيح خطا مادي..... 117
المطلب الثالث: طبيعة قرارات القاضي الدستوري..... 119
الفرع الأول: الأطروحة القضائية..... 119
الفرع الثاني: الأطروحة السياسية..... 120
الفرع الثالث: الأطروحة المؤسساتية..... 123
الفرع الرابع: طبيعة قرارات القاضي الدستوري في المادة الانتخابية..... 124
خلاصات الفصل الثاني..... 127
الباب الثاني: مراقبة مشروعية العمليات الانتخابية..... 129
الفصل الأول: مراقبة الأعمال الممهدة للانتخاب..... 133
المبحث الأول: نطاق رقابة القاضي الدستوري على
الأعمال الممهدة للانتخاب..... 134

المطلب الأول: مفهوم الانتخاب..... 134
الفرع الأول: المدلول الضيق لمفهوم الانتخاب..... 134
الفرع الثاني: المدلول الواسع لمفهوم الانتخاب..... 135
المطلب الثاني : تنوع الجهات القضائية المختصة في
ميدان الانتخابات التشريعية..... 137
الفرع الأول: اختصاص القاضي العادي..... 138
الفرع الثاني: اختصاص القاضي الإداري..... 141
المبحث الثاني: استدعاء الناخبين..... 142
المطلب الأول : عملية استدعاء الناخبين..... 143
المطلب الثاني: رقابة مشروعية عملية استدعاء الناخبين للاقتراع..... 144
المبحث الثالث: اللوائح الانتخابية..... 147
المطلب الأول: التقييد في اللوائح الانتخابية والطعون المرتبطة بها... 148
الفرع الأول: التقييد في اللوائح الانتخابية..... 148
الفرع الثاني: الطعون الخاصة باللوائح الانتخابية..... 151
المطلب الثاني: المجلس الدستوري والرقابة على اللوائح الانتخابية..... 152
الفرع الأول: نطاق اختصاص قاضي الانتخاب..... 152
الفرع الثاني: قاضي الانتخاب وصعوبة إبطال اللوائح المشوبة بالمناورة..... 154
البند الأول: وسائل الطعن..... 155
البند الثاني: موقف المجلس الدستوري..... 155
البند الثالث: تعليق على قرار المجلس..... 156
المبحث الرابع: التقطيع الانتخابي..... 157
المطلب الأول: المحدد السياسي..... 158
المطلب الثاني: الضابط القانوني– التقني للتقطيع الانتخابي..... 160

المطلب الثالث: الرقابة على التقطيع الانتخابي..... 164
خلاصات الفصل الأول..... 169
الفصل الثاني: مراقبة أهلية الانتخاب وحالات التنافي..... 170
المبحث الأول: أهلية الانتخاب..... 170
المطلب الأول: أساليب الرقابة على أهلية الترشيح للانتخاب..... 171
الفرع الأول: رقابة قبلية للسلطة الإدارية المحلية..... 172
الفرع الثاني: رقابة بعدية للمجلس الدستوري..... 175
الفرع الثالث: التجريد من صفة عضو برلماني من طرف
المجلس الدستوري..... 182
المطلب الثاني: المرشحون المستقلون..... 185
الفرع الأول: الإطار القانوني والتاصيل الفقهي..... 186
الفرع الثاني: موقف المجلس الدستوري..... 189
الفرع الثالث: تعليق على قراري المجلس بشان الدستوري ترشيح
اللامنتمين..... 191
البند الأول: تعليق على قرار المجلس الدستوري رقم 475/2002..... 192
البند الثاني: تعليق على قرار المجلس الدستوري رقم 477/2002..... 194
المطلب الثالث : تباين مواقف المجلس الدستوري حول أهلية
الترشيح للانتخاب..... 197
الفرع الأول: موقف المجلس الدستوري في ظل الانتخابات التشريعية
لسنة 1993..... 197
البند الأول: افتقاد الطاعن لوسائل الإثبات..... 197
البند الثاني عدم تاثير الإقصاء على نتيجة الاقتراع..... 199
الفرع الثاني : موقف المجلس الدستوري في ظل الانتخابات التشريعية
لسنة 1997..... 200

المبحث الثاني: حالات التنافي..... 202
المطلب الأول : عدم جواز الجمع بين العضوية في مجلس
النواب والعضوية في مجلس المستشارين..... 203
الفرع الأول: الوضع القانوني قبل التعديل..... 204
الفرع الثاني: الوضع القانوني بعد التعديل..... 205
المطلب الثاني: عدم جواز الجمع بين العضوية في البرلمان ورئاسة
أكثر من جماعة محلية أو مجموعة حضرية أو غرفة .. 207
الفرع الأول: الوضع القانوني قبل التعديل..... 207
الفرع الثاني: الوضع القانوني بعد التعديل..... 210
المطلب الثالث: عدم جواز الجمع بين العضوية في البرلمان ومزاولة
بعض المهام..... 211
الفرع الأول: عدم جواز الجمع بين العضوية البرلمانية
ومزاولة كل مهمة عمومية غير انتخابية..... 213
البند الأول: مهمة عامل جلالة الملك..... 213
البند الثاني: مهمة سفير..... 214
البند الثالث: عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب ومزاولة
مهمة عمومية في مصالح الدولة..... 222
الفرع الثاني: عدم جواز الجمع بين العضوية البرلمانية وعضوية المجلس
الإداري للمؤسسات العمومية..... 224
الفرع الثالث: عدم جواز الجمع بين العضوية البرلمانية ومهام مدير
في الشركات المساهمة التي تملك الدولة أكثر من نسبة
30 بالمائة من رأسمالها..... 225
الفرع الرابع: جواز الجمع بين العضوية البرلمانية والأنشطة المهنية الخاصة. 227
خلاصات الفصل الثاني..... 229

الفصل الثالث: مراقبة الأعمال المتعلقة بإعداد الاقتراع..... 231
المبحث الأول: بطائق الناخبين..... 231
المطلب الأول: المقتضيات القانونية المنظمة لبطائق الـ[10] 232
المطلب الثاني: رقابة بطائق الناخبين من قبل القاضي الدستوري 234
المبحث الثاني: مكاتب التصويت..... 238
المطلب الأول: طريقة تشكيل مكاتب التصويت..... 239
المطلب الثاني: النصاب القانوني لتشكيل مكتب التصويت 240
المطلب الثالث : وجوب معرفة أعضاء مكاتب التصويت القراءة والكتابة..... 242
المطلب الرابع : تقييد أعضاء مكتب التصويت في اللوائح الانتخابية..... 244
المبحث الثالث: أماكن إقامة مكاتب التصويت..... 247
المطلب الأول: تعيين مكان الاقتراع..... 247
المطلب الثاني: موقف قاضي الانتخاب من قرارات تحديد أماكن إقامة مكاتب التصويت..... 248
المبحث الرابع: وقت افتتاح الاقتراع واختتامه..... 249
المطلب الأول: وقت افتتاح الاقتراع..... 250
المطلب الثاني: اختتام الاقتراع..... 252
خلاصات الفصل الثالث..... 255
الباب الثالث : مراقبة الأخلاق الانتخابية..... 257
الفصل الأول: خروقات الحملة الانتخابية 261
المبحث الأول: وسائل الحملة الانتخابية..... 261

المطلب الأول: الاجتماعات العمومية..... 262
المطلب الثاني: الدعاية الانتخابية..... 264
الفرع الأول: تعليق الإعلانات الانتخابية..... 265
الفرع الثاني: تسخير وسائل وأدوات الملك العام في الحملة الانتخابية للمرشح..... 267
الفرع الثالث: استعمال الأخبار الزائفة والإشاعات الكاذبة..... 270
البند الأول: مسالة إثبات الخبر الزائف أو الإشاعة الكاذبة..... 270
البند الثاني: دراسة تطبيقية لإحدى الحالات..... 273
المبحث الثاني: تمويل الحملة الانتخابية..... 275
المطلب الأول:مبدأ مساهمة الدولة في تمويل الحملة الانتخابية..... 275
المطلب الثاني: الإطار القانوني لتمويل الأحزاب السياسية وحملاتها الانتخابية..... 278
الفرع الأول: تمويل الأحزاب السياسية..... 279
الفرع الثاني: تمويل الحملات الانتخابية..... 281
الفرع الثالث: تحديد سقف المصاريف الانتخابية للمرشحين..... 283
المطلب الثالث : مراقبة مصاريف الحملة الانتخابية من قبل قاضي الانتخاب..... 285
الفرع الأول : مدى فعالية الرقابة على المصاريف الانتخابية في التشريع الفرنسي والمغربي..... 286
الفرع الثاني: تعليق على موقف المجلس الدستوري في هذا النطاق... 289
البند الأول: تناقض في موقف المجلس الدستوري 289
البند الثاني: دور منعدم..... 292
خلاصات الفصل الأول..... 293

الفصل الثاني:المناورات التدليسية والتاثير على الناخبين 295
المبحث الأول: المناورات التدليسية..... 295
المطلب الأول: التدليس في عدد المصوتين..... 295
الفرع الأول: موقف المجلس الدستوري..... 296
الفرع الثاني: تعليق على قرار المجلس..... 297
البند الأول: انعدام التعليل 297
البند الثاني: ربط عملية التدليس بدرجة التاثير في نتيجة الاقتراع..... 298
المطلب الثاني: التدليس في محاضر مكاتب التصويت..... 298
الفرع الأول: موقف المجلس الدستوري..... 298
الفرع الثاني: تعليق على قراري المجلس..... 300
المبحث الثاني: التاثير على الناخبين..... 300
المطلب الأول : الضغوط الممارسة من طرف السلطات الإدارية 301
الفرع الأول : الموقف السلبي..... 302
الفرع الثاني : الموقف الإيجابي..... 303
المطلب الثاني : ضغوط المرشحين..... 306
المبحث الثالث : العلاقة بين القاضي الجنائي وقاضي الانتخاب
في مواجهة الغش الانتخابي والمناورات التدليسية.. 316
المطلب الأول : مظاهر استقلال كل من القاضي الجنائي وقاضي
الانتخاب..... 317
الفرع الأول : صدور حكم جنائي بالإدانة في جريمة انتخابية لا يلزم
قاضي الانتخاب بإلغاء نتيجة الاقتراع..... 317
البند الأول: صدور الحكم الجنائي بالإدانة بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع... 317
البند الثاني: صدور الحكم الجنائي بالإدانة قبل الإعلان عن نتائج الاقتراع.... 319

الفرع الثاني: إلغاء الاقتراع لغش انتخابي وعدم إلزامية إدانة مقترفه جنائيا..... 319
المطلب الثاني:مظاهر التعاون بين قاضي الانتخاب والقاضي الجنائي 320
خلاصات الفصل الثاني..... 323
خاتمة عامة 325
قائمة المراجع..... 337
الفهرس..... 354